

التوزيع: الجمهور العام
١٨ أبريل/نيسان، ٢٠١٩
النسخة الأصلية: اللغة الإنجليزية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩

من ٣٠ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٩، نيويورك

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان - التدقيق الداخلي والتحقق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

ملحق

الصفحة

المحتويات

٢

التقرير السنوي للجنة الاستشارية الرقابية ٢٠١٨



الرجاء إعادة استعمال الورق

ملاحظة: عالج صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه الوثيقة بالكامل.

280519 280519 19-08599X (A)



التقرير السنوي للجنة الاستشارية الرقابية

صندوق الأمم المتحدة للسكان
اللجنة الاستشارية الرقابية
التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ٢٠١٨

I. الغرض

١. هذا التقرير موجه إلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويقدم ملخصاً لأنشطة ومشورة اللجنة الاستشارية الرقابية في صندوق الأمم المتحدة للسكان ("اللجنة") خلال عام ٢٠١٨. التقرير مُقدّم عملاً بالبند ١٤ من اختصاصاته المعتمدة في عام ٢٠١٨، ووفقاً للفقرة رقم ٢٥ (ج) من القسم ٤، القسم الفرعي ١ من سياسة الرقابة المنقحة الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

II. أنشطة اللجنة الاستشارية الرقابية في عام ٢٠١٨

٢. *الاختصاصات*: وافق المدير التنفيذي على الاختصاصات المنقحة في ٢٦ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٨، تماشيًا مع الفقرة ٦٠ من سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. المراجعة (أ) تُشير إلى سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بعد التعديل الأخير للاختصاصات في ٢٠١٤، و(ب) يعكس بوضوح أكبر، ويوضح، وتفاعلات اللجنة مع بعض المكاتب أو الهيئات الداخلية الجديدة، على سبيل المثال: مكتب الأخلاقيات، ومكتب التقييم، ولجنة عقوبات الموردين، و(ج) يتضمن الدور المتغير فيما يتعلق بمشاركة اللجنة في استعراض البيانات المالية. كما تم تعديل الصياغة لتوفير مزيد من الوضوح إذا لزم الأمر. ونتيجة لذلك، تم تغيير اسم اللجنة من "اللجنة الاستشارية للتدقيق" إلى "اللجنة الاستشارية الرقابية". سينعكس تغيير الاسم في التعديل المقترح التالي لسياسة الرقابة المُقدّم إلى المجلس التنفيذي.

٣. *أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية*: يتم تعيين أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة. ويتمتع أعضاء اللجنة بخبرات في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، والمراقبة والحوكمة والإدارة، والإبلاغ المالي والأخلاقيات، والتحقيق والتدقيق الداخلي، والتقييم والتطوير؛ والأمور المتعلقة بوضع البرامج. ومن أعضاء اللجنة الذين انضموا إليها في عام ٢٠١٧: السيد أربيل فيزبين (الأرجنتين)، والسيد إدوارد أوكو (كينيا)، والسيدة إينيري كوينونس (المملكة المتحدة)، والسيد لويس وونغ (أستراليا). ظل مقعد العضوية الخامس شاغراً في عام ٢٠١٨. وتم انتخاب السيدة كوينونز رئيسة للجنة لعام ٢٠١٨. كما أن جميع أعضاء اللجنة من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستقلون عن إدارته.

٤. *الاجتماعات*: عقدت اللجنة ثلاث جلسات في عام ٢٠١٨ (١٨-٢٠ نيسان/أبريل، ١١-١٣ تموز/يوليو، و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨). وشملت قائمة الأفراد المدعوين، من ضمن آخرين، إلى الأقسام ذات الصلة من الاجتماعات: نائب المدير التنفيذي (الإدارة)، ونائب المدير التنفيذي (البرنامج)، ومن الإدارة العليا للبرامج والتشغيل: المدير، ومدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق، ومدير مكتب التقييم، ومستشار الشؤون الأخلاقية والمستشار القانوني من شعبة الخدمات الإدارية، وممثلو مجلس مراجعي الحسابات. كما عقدت اللجنة اجتماعات خاصة مع مدير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق؛ ومدير مكتب التقييم، ومستشار الأخلاقيات، وممثلي مجلس مراجعي الحسابات.

٥. *الزيارة الميدانية*: زار أعضاء اللجنة المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جاكارتا، إندونيسيا (٨-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨) والمكتب الإقليمي للصندوق في بانكوك، تايلاند (١١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨). كان الغرض من الزيارة تعريف أعضاء اللجنة بعمليات الصندوق الميدانية حتى يتسنى لهم فهم كيفية عمل ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان على المستوى الميداني. وعلى الرغم من حدوث الزيارة في توقيت صعب، وخاصة بالنسبة لمكتب إندونيسيا الذي كان يتعامل مع أزمة طبيعية ضربت البلاد قبل أيام قليلة من الزيارة، أعجب أعضاء اللجنة بتفاني جميع الموظفين وجهودهم لضمان تنفيذ ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذه الظروف وللمساعدة للجنة على فهم القضايا والتحديات التي تواجه الصندوق بشكل أفضل. أعربت اللجنة كذلك عن تقديرها للتعاون القائم بين المكتب القطري والمكتب الإقليمي، والذي من شأنه دعم سرعة الإجراءات المتخذة وتنسيقها بشكل جيد. أرسلت اللجنة خطابات تقدير إلى ممثل المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في إندونيسيا وإلى المدير الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦. *المجلس التنفيذي*: وإتاحة الفرصة لأعضاء المجلس التنفيذي ل طرح الأسئلة حول تقرير اللجنة السنوي لعام ٢٠١٧، حضر رئيس اللجنة اجتماع المجلس التنفيذي في حزيران/يونيو ٢٠١٨.

٧. *تقديم التقارير*: أعدت اللجنة محاضر لكل اجتماع من اجتماعاتها، وقدمت المشورة بناءً على المداولات، كما أطلعت المدير التنفيذي على نتائج الاجتماعات.

٨. التوصيات: قدمت اللجنة توصيات واقتراحات لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال اجتماعاتها، كما قامت بمتابعة تنفيذها.

٩. التقييم السنوي لفعالية اللجنة. أجرت اللجنة تقييمًا لفعاليتها في عام ٢٠١٨ ووافقت على متابعة الأمور التي برزت، لا سيما الأمور المتعلقة ببروز أعمال اللجنة والقيمة المضافة لها.

III. الرسائل والتحديات الرئيسية

١٠. التحرش الجنسي والتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين. لاحظت اللجنة المخاوف المستمرة بشأن قضايا التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما أطلعت اللجنة على مقدار العمل المذهل الذي تم تنفيذه، لا سيما العمل المعني بالتحرش الجنسي والتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين. لاحظت اللجنة التقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان وثنتي على الصندوق لتعيين منسق لأعمال التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين في آب/أغسطس ٢٠١٨. يسهم تحديد أولويات هذه القضايا، بالإضافة إلى التدابير المتخذة والتدابير التي يتم اتخاذها في الوقت الحالي، إلى حد ما في مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان في إدارة المواقف السلبية المحتملة، إلا أن اللجنة تؤكد على ضرورة المزيد من العمل لتطبيق آلية تصدّ فعالة (انظر أيضًا الفقرة ١٦).

١١. الميزانية المتكاملة. قدمت اللجنة التهنئة للمدير التنفيذي على موافقة المجلس التنفيذي على الميزانية المتكاملة المعدلة عن الفترة ما بين ٢٠١٨-٢٠٢١ وأشارت بالتحديد إلى تقدير المجلس التنفيذي للعملية الاستشارية التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الدول الأعضاء.

١٢. حالة التمويل. اعترفت اللجنة بالجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواجهة التحديات المتعلقة بالحالة الكلية للتمويل. وتشمل هذه الجهود (أ) التحول المستمر من التمويل الأساسي إلى التمويل غير الأساسي؛ و(ب) قاعدة المانحين المتغيرة، بالإضافة إلى (ج) ظهور عقود نظام الأجر حسب الأداء؛ و(د) زيادة الاتفاقيات غير العادية المبرمة مع المانحين. أشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من أن تمويل القطاع الخاص لا يزال منخفضًا بشكل نسبي، فإن الوصول إلى المانحين من القطاع الخاص ينطوي على مجموعة من المخاطر التي تتعين جاهزية المنظمة للتعامل معها.

١٣. إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعملية إدارة التغيير. أكدت اللجنة على أن عملية إدارة التغيير في صندوق الأمم المتحدة للسكان وعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعزز كلٍ منهما الأخرى. أشارت اللجنة، في وقت كتابة هذا التقرير، لوجود تحديات تتعلق بتمويل أحد التغييرات الأساسية في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أي نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تعريف ضريبية الواحد بالمائة. وأشارت اللجنة إلى أن مضاعفة مساهمات المنسقين المقيمين، والتي تم إدراجها في الميزانية المتكاملة المعدلة ٢٠١٨-٢٠٢١ واعتمدها المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قد قضت على كافة مخرجات صندوق الأمم المتحدة للسكان من المراجعة الشاملة للموارد. وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، علمت اللجنة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان، جنبًا إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، سيقدّمون تمويلًا مشتركًا للتمثيل في مجموعة ابتكار الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي تقود في الوقت الحالي أعمال مكاتب الدعم المشتركة، من بين جملة أمور أخرى. واعترفت اللجنة بالتقدم الهام المحرز حتى الآن في تنفيذ المراجعة الشاملة للموارد وكذلك مسارات العمل الجارية بالتزامن بشأن مبادرات التغيير الأخرى. وأشارت اللجنة إلى أنه يمكن أن ينتج عن هذه التحولات بعض من التوتر وحثت الإدارة على التعامل مع قضايا التوتر بين الموظفين بسبب بعض التغييرات، وهو ما قد يؤثر عليهم من الناحية المهنية.

١٤. تحول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك نظام تخطيط موارد المؤسسات. في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٧، لفتت اللجنة الانتباه إلى المخاطر التي يتعرض لها صندوق الأمم المتحدة للسكان - وخاصة مخاطر الهجمات الإلكترونية - المتمثلة في قِدم بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أبلغت اللجنة بالمبادرات المتعلقة بتحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولاحظت التعقيدات والتحديات المرتبطة بعملية التنفيذ، لا سيما ضمان وجود المهارات اللازمة لدى الموظفين. وأشارت اللجنة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قرر إجراء ترقية لنظام تخطيط موارد المؤسسات الموجود (أطلس)، إلا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يسير في الاتجاه الصحيح لاستخدام نظام جديد يخدم احتياجاته بشكل أفضل. ومع ذلك، لاحظت اللجنة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستمر في تقديم خدمات المرتبات والخزينة والموظفين باستخدام منصة أطلس وهو ما قد تنتج عنه مشاكل تتعلق بالواجهة البيئية للمنصتين. فيما يتعلق بنظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد، علمت اللجنة أن مشروع نظام تخطيط موارد المؤسسات بدأ في حزيران/يونيو ٢٠١٨. وافقت اللجنة على أنها ستتابع التقدم المحرز في المشروع، بما في ذلك نقل البيانات من نظام أطلس وأمر الضوابط ذات الصلة.

١٥. إطار عمل النهج المنسق للتحولات النقدية. أعربت اللجنة عن تقديرها لاستجابة الإدارة لطلبها فيما يتعلق بتكلفة النهج المنسق للتحولات النقدية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ ولاحظت الانخفاض في تكاليف التقييمات الجزئية وعمليات تدقيق النهج المنسق للتحولات النقدية بحلول منتصف عام ٢٠١٨، انتهى تقييم ٧٥ بالمائة من شركاء التنفيذ وكانت نتيجة التقييم لمعظم هؤلاء الشركاء أنهم منخفضو المخاطر. رحبت اللجنة بارتفاع معدل تنفيذ عمليات المعاينة العشوائية، إلا أنها أكدت على الحاجة لتطبيق مراقبة الجودة. أكدت اللجنة التي تُعنى بالتكاليف الناجمة عن وجود مستويات متعددة من الضوابط من أنه على الرغم من الأهمية القصوى لوجود ضوابط فعالة، يتعين إيلاء الاهتمام الواجب لفوائد التكلفة وتجنب تكرار الضوابط.

١٦. بروتوكول شريك التنفيذ المعني بالتصدي للاعتداء والاستغلال الجنسيين. أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الرد السلبي لبعض المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بإدراج بنود تُعنى بالتصدي للاعتداء والاستغلال الجنسيين في الاتفاق الموحد المعدل، باعتباره

جزءاً من تنفيذ بروتوكول شركاء التنفيذ. وأحاطت اللجنة علماً بالمناقشات الجارية حول كيفية حل قضايا عدم القدرة على إجراء التحقيقات وارتفاع كلفة التدابير المتوقعة. وحصلت اللجنة على تأكيدات بأن هذه المسائل تعالج بشكل منفصل بالعمل مع شركاء التنفيذ.

١٧. الإدارة المركزية للمخاطر، وإطار الرقابة الداخلية، وإطار المساءلة. استمرت هذه المجالات الثلاثة المترابطة في كونها أولوية عليا لدى اللجنة في عام ٢٠١٨. أخطرت اللجنة بحالة دورة الإدارة المركزية للمخاطر لعام ٢٠١٨ والمخاطر الاستراتيجية الرئيسية (بما في ذلك مخاطر الاحتيال)، وفقاً لما حددته وحدات الأعمال المختلفة ولاحظت اللجنة وجود تباين بين تقييم الوحدات المختلفة للمخاطر. أخذت اللجنة التقدم الملحوظ في تطبيق نظام فعال للإدارة المركزية للمخاطر في اعتبارها، إلا أنها أكدت على أن جودة تقييم المخاطر كانت مهمة. كما رحبت بوضع سياسة للإدارة المركزية للمخاطر وأكدت على أنها ستساعد في تحديد بيانات تقبل المخاطر لوحدات العمل الرئيسية. وأشارت اللجنة إلى كيفية مساعدة نظام التخطيط المركزي للموارد الجديد في تحسين الإدارة المركزية للمخاطر. أعربت اللجنة عن تقديرها للتقييم الصريح من الإدارة بأن الإدارة المركزية للمخاطر التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لم تصل إلى مستوى التطور المتوقع حتى الآن، إلا أنها أبدت تفتحها في وصولها لذلك المستوى.

١٨. فيما يتعلق بإطار الرقابة الداخلية، لاحظت اللجنة التقدم الكبير المحرز في السياسات الرئيسية مثل خطة العمل وسياسات الجرد. تمثل مصفوفة المخاطر/الضوابط جزءاً أساسياً من السياسات الرئيسية في الوقت الحالي، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالمشتريات. وعلى وجه العموم، تمت مراجعة خط الدفاع الثاني وتعزيزه من حيث الضوابط وأنشطة الإصلاح. أخذت اللجنة في اعتبارها تأجيل مصفوفة "تفويض السلطات" إلى ٢٠٢١ حتى اكتمال نظام التخطيط المركزي للموارد. فيما يتعلق بمخاطر الاحتيال، حصل الموظفون وشركاء التنفيذ على تدريب في عام ٢٠١٨ وحثت اللجنة المنظمة على مواصلة عملها بشأن استراتيجية الاحتيال التي تمثل أمراً أساسياً بالنسبة للعديد من الأطراف المعنيين في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٩. توصيات وحدة التفتيش المشتركة المعنية بمنع الاحتيال وكشفه والتصدي له. أعربت اللجنة عن تقديرها للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنية "بمنع الاحتيال وكشفه والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2016/4). لاحظت اللجنة أن العديد من التوصيات لا تزال معلقة وحذرت من اعتبار مخاطر الاحتيال منخفضة نسبياً.

٢٠. مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقق. تقدر اللجنة زيادة قدرة التحقيق لدى مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق وذلك بإضافة اثنين من الموظفين المؤقتين في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. وعلى الرغم من هذه الزيادة، تود اللجنة لفت النظر إلى الزيادة المقلقة في قضايا التحقيق في الوقت نفسه الذي ترك فيه العديد من الموظفين العمل في عام ٢٠١٨ (رئيس الفرع وأحد المحققين واثان من الخبراء الاستشاريين ذوي الخبرة في مجال التحقيق) واستلم العمل موظفون دون خبرة كبيرة ودون تدريب وهو ما زاد من الضغط على موارد التحقيق الحالية. لهذا الضغط بُعد بشري، وهو أمر مقلق أيضاً، إلا أنه يؤثر كذلك في أعمال التدقيق التي من الممكن أن تتوقف عن تقديم الدعم لأعمال التحقيقات.

٢١. لجنة رصد التدقيق. كما هو الحال في التقرير السنوي لعام ٢٠١٧، تُقَرُّ اللجنة بأن لجنة رصد التدقيق تُعد أداة ممتازة لضمان تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتدقيق الداخلي ومراجعة الحسابات الخارجية في الوقت المناسب. وحثت اللجنة لجنة رصد التدقيق على مواصلة جهودها، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات التي تتناول الأنشطة عالية المخاطر.

٢٢. مهمة التقييم. تُمثل مهمة التقييم حجر زاوية آخر لمسؤوليات الرقابة الائتمانية للمدير التنفيذي. رحبت اللجنة باعتماد سياسة التقييم المعدلة وأشارت إلى الصياغة الواضحة فيما يتعلق بدورة التقييمات. وعلى الرغم من ذلك، كان رأي اللجنة أنه ينبغي وضع مسؤولية واضحة لضمان احترام دورة التقييمات. وفيما يتعلق بتمويل هذه الوظيفة، يجب أن يسمح حكم السياسة بين نسبة ١,٤ بالمائة (الحد الأدنى) ونسبة ٣ بالمائة (الحد الأقصى) من الموارد البرنامجية بزيادة عدد التقييمات اللامركزية التي تعتقد اللجنة أنه ينبغي تحديد أولوياتها. تستمر اللجنة في متابعة تنفيذ خطة عمل التقييم للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وكذلك مستوى تنفيذ التوصيات التي تنتج عن التقييمات. وتتطلع اللجنة كذلك إلى مراجعة تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للوظيفة والتي تم الانتهاء منها في ٢٠١٨.

٢٣. البيانات والتقارير المالية. عرضت شعبة الخدمات الإدارية على اللجنة مشروع البيانات والتقارير المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي تم إعداده وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان رأي اللجنة أن إعداد البيانات والتقارير المالية المقدم من شعبة الخدمات أصبح عملية معيارية؛ وهو ما يعكس وجود درجة عالية من المهنية؛ تشتمل على ضوابط كافية يتم تطبيقها وإظهار أداء التحليل الصحيح للحسابات، والمتابعة المناسبة مع المكاتب الميدانية وغيرها من وحدات الأعمال. وافقت اللجنة على متابعة الالتزام المتزايد باستمرار التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وأبدت اهتمامها كذلك بمتابعة تنفيذ سياسات الاعتراف بالإيرادات واسترداد التكاليف.

٢٤. استراتيجية الموارد البشرية. أكدت اللجنة أن أهم أصل من أصول المنظمة هو موظفوها. يعتمد طموح المنظمة إلى أن تصبح أكثر مرونة إلى حد كبير على ما إذا كان الموظفون في مستوى يسمح لهم بتنفيذ هذا أم لا. استمعت اللجنة باهتمام بالغ إلى العرض التقديمي الذي قدمته شعبة الموارد البشرية عن أهداف مشروع "استراتيجية الأشخاص الجدد" الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان والذي يشتمل على مراجعة لملفات الكفاءات، مع التركيز على مهارات الابتكار. وأشارت اللجنة إلى أن المنظمة في حاجة لفترة طويلة للاستعداد، حيث إن هذا التغيير الثقافي الأساسي لن يحدث بين عشية وضحاها وسيكون من الضروري الاستثمار في إعادة تدريب الموظفين الحاليين. كما أشارت اللجنة إلى أنه يجري تجديد الإجراءات العتيقة التي تتطلب موافقة المدير التنفيذي على وظائف معينة واستبدالها بمصفوفة السلطة وتحمل المخاطر لإضفاء اللامركزية على عملية صنع القرار والقضاء على حالات التعطل في التوظيف.

٢٥. لجنة استعراض الموردين. إن لجنة استعراض الموردين هي هيئة إدارية تقنية داخلية أنشئت لتقديم توصيات بشأن فرض عقوبات محتملة على الموردين إلى كبير موظفي المشتريات، وهو المسؤول عن القرارات النهائية فيما يتعلق بالعقوبات على الموردين. استمعت اللجنة في اجتماعها المنعقد في الربيع إلى رئيس لجنة استعراض المواد الذي أوضح أنه تم تعيين سكرتير للجنة استعراض الموردين في وقت قريب. وأعربت اللجنة عن أملها في أن تأخذ المنظمة هذا التعيين كبادرة لمعالجة القضايا المترامية. كررت اللجنة توصياتها لعام ٢٠١٦ بضرورة زيادة أهمية هذه الهيئة (أ) بأن تقوم لجنة استعراض الموردين بإعداد تقرير سنوي يُوجز عملها ويتضمن إدخال تحسينات على عملية الشراء، بناءً على الدروس المستفادة، و(ب) أن يتم توسيع العضوية لتشمل شخصاً أو أكثر خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان. يمكن دراسة هذه التوصيات في سياق مراجعة سياسة عقوبات البائعين والتي يمكن إجراؤها عند تراكم الخبرات الكافية بتنفيذها.

٢٦. مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وأشارت اللجنة إلى الرأي غير المشفوع بتحفظ، الذي أبداه مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية لعام ٢٠١٧، وإلى عدد القضايا المتعلقة بالرقابة التي أثرت. عقدت اللجنة اجتماعاً نهائياً مع ممثلي العضو المنتهية ولايته في مجلس مراجعي الحسابات المسؤولين عن عمليات التدقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان. قدمت لهم اللجنة الشكر على حسن تعاون مجلس مراجعي الحسابات مع اللجنة. عقدت اللجنة كذلك اجتماعاً تمهيدياً مع ممثلي العضو البائدة ولايته في مجلس مراجعي الحسابات المسؤولين عن عمليات التدقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان للترحيب بهم وشرح دور اللجنة الاستشارية الرقابية. ترغب اللجنة في مواصلة علاقة التعاون الجيدة مع العضو الجديد في مجلس مراجعي الحسابات.

٢٧. مكتب الأخلاقيات. عقدت اللجنة جلسة خاصة مع مستشار الأخلاقيات في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وأبدت كامل التزامها بدعم المهام المتعلقة بالأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، مما يُعزز ثقافة النزاهة والمساءلة. وترى اللجنة أن المهام المتعلقة بالأخلاقيات ذات أهمية خاصة لدعم الجهود التي تبذلها المنظمة لمواجهة الاستغلال والاعتداء الجنسيين بفعالية. كما أشادت اللجنة بالدعم المستمر والأهمية التي يُوليها المدير التنفيذي والإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمهام المتعلقة بالأخلاقيات.

٢٨. العلامة التجارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. تم تقديم أول استراتيجية للعلامة التجارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اللجنة. وأثنت اللجنة على المنظمة للمبادرة بذلك، ولكنها أعربت عن قلقها من أن الشعار الذي يشير إلى "الحقوق الإنجابية للجميع" يمكن أن تكون له دلالات سلبية ويؤدي إلى ردود فعل سلبية في بعض الدول. ومع ذلك، أقرت اللجنة بأن هذا يقع في نطاق المبادئ المعيارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأشارت إلى أن المطلوب هو إجراء تقييم دقيق للسياقات الثقافية التي يتم تقديم هذه المبادرة فيها.

الخاتمة

IV

٢٩. ستستمر اللجنة في عام ٢٠١٩ في مراجعة الأنشطة والسجلات والمخاطر والضوابط ذات الصلة، لا سيما الأمور المتعلقة بتحقيق النتائج المبينة في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكذلك مساهمات جهود إصلاح الأمم المتحدة وفرص تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية.

٣٠. ستواصل اللجنة، من بين جملة أخرى تقع في نطاق ولايتها، متابعة النقاط التالية:

- مبادرات التغيير العديدة التي اتخذتها المنظمة، وكذلك تنفيذ مبادرة إصلاح الأمم المتحدة التي أطلقها الأمين العام؛
- حالة التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- الاستمرار في تطوير نظام الإدارة المركزية للمخاطر، والروابط بين نظام الإدارة المركزية للمخاطر وإطار الرقابة الداخلية وإطار المساءلة؛
- تطبيق إطار عمل النهج المنسق للتحويلات النقدية، بما في ذلك الدروس المستفادة من أعمال التدقيق للنهج المنسق للتحويلات النقدية والتحقيقات العشوائية؛
- وضع المسات الأخيرة على "استراتيجية الأشخاص الجدد" وتنفيذها في الموارد البشرية؛
- المخاطر المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- التطورات في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك التحرش الجنسي، بما في ذلك التحقيق في الادعاءات المزعومة؛
- حالة التقدم والإنجاز لخطط العمل السنوية لمهمة التقييم، والخاصة بمكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق؛
- قيود موارد مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق
- تنفيذ توصيات أعمال التدقيق والتقييم، بالإضافة إلى توصيات المراجعة الخارجية لوظيفة التقييم.
- الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير المقبل لوحدة التفتيش المشتركة بشأن لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الأمور المتعلقة بالحوكمة وزيادة الشفافية والمساءلة.

٣١ تود اللجنة أن تتقدم بالشكر إلى المدير التنفيذي، ونواب المدير التنفيذي وكبار الموظفين، وموظفي مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق وموظفي مكتب التقييم، ومجلس مراجعي الحسابات، وغيرهم من موظفي وأعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذين شاركوا بفعالية في أنشطة اللجنة، وتعاونوا مع اللجنة في الاضطلاع بمسؤولياتها.
